المقصود منه ضمّ المناطق المحتلة الى اسرائيل. الّا ان نتيجة الانتخابات البلدية خيّبت آماله. فبدلاً من ان تصبّ في صالح مشروع الادارة المدنية، جاءت لتشكّل تحدّياً للمشاريع والسياسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة(١٩).

وإثر ذلك، شرعت سلطات الاحتلال في انتهاج خطين سياسيين متوازيين؛ يرمي الاول الى الضغط على رؤساء البلديات الجدد لتحجيم دورهم وتقليص صلاحياتهم من طريق تعيين عدد من الشخصيات الموالية للاحتلال في مناصب ادارية عالية، وتوفير التسهيلات اللازمة لهم، لتصريف الاعمال الادارية الضرورية، وجعلهم المرجع الاول والاساس للسكان المحليين في علاقاتهم مع السلطات الاسرائيلية، اضافة الى ان جهاز الحكم العسكري منع رؤساء البلديات عن التدخّل في المسائل السياسية؛ ويرمي الثاني الى استمالتهم، من خلال الوعد بمنحهم دوراً في المحادثات السلمية ضمن الوفد الاردني الى مؤتمر جنيف، الذي كثر الحديث حول عقده في ذلك الوقت(٢٠).

وقد تبدّدت جميع المحاولات السابقة اثر سقوط حكومة حزب «العمل»، في أيار (مايو) ١٩٧٧(٢١)، وانتقال مهامّ الحكم، في اسرائيل، الى تكتل الليكود، الذي انتهج سياسة مغايرة في حكم المناطق المحتلة، انطلاقاً من برنامج الحزب الذي يعتبر المناطق المحتلة جزءاً من اسرائيل الكبرى.

فرض الادارة المدنية خارج اطار البلديات

لقد اصطدمت حكومة الليكود، لحظة استلامها مقاليد الحكم، بوجود قيادات بلدية وزعامات محلية معارضة لاقامة حكم اداري ذاتي في المناطق المحتلة، وتطالب، كذلك، باقامة دولة فلسطينية مستقلة، الامر الذي يتعارض مع الأساس العقائدي لتكتّل الليكود، الذي يعتبر المناطق المحتلة «أرضاً محرّرة»، وجزءاً من أرض ـ اسرائيل. كما لا يمكنه ان يقبل بأكثر من حكم اداري ذاتي للسكان يضمن، من خلاله، استمرار السيطرة الاسرائيلية على المناطق المحتلة في المستقبل.

وتأسيساً على ذلك، سارع رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، مناحيم بيغن، الى اعلان مشروع الحكم الاداري الذاتي في المناطق المحتلة، الذي يمثّل الاطار الذي تقبل به اسرائيل في أيّة مفاوضات سلمية مقبلة(٢٢). وقد سلكت حكومة الليكود نهجاً مغايراً للاسلوب الذي سلكته الحكومات الاسرائيلية السابقة لتنفيذ هذا المشروع، والذي تمثّل بتقليص النفوذ السياسي للزعامات البلدية والمحلية المناهضة للاحتلال، وبالعمل لايجاد قيادة محلية بديلة، تنافسها في تقديم الخدمات الى السكان، وتشارك في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي. وسنعرض لتفصيل هذا النهج على النحو التالي.

تقليص صلاحيات البلديات ونفوذها السياسي: لقد أفرزت الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦ قيادة بلدية وطنية، فرضت نفسها كقيادة سياسية للسكان العرب تحت الاحتلال، ونالت اعترافاً بها، وبدورها السياسي، من السلطات الاسرائيلية، والاردنية، ومن منظمة التحرير الفلسطينية، والعديد من الأوساط الحكومية والدولية في العالم(٢٣). وتميّزت بولائها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومعارضتها للمشاريع السلمية الاسرائيلية ولسياسة الاستيطان في المناطق المحتلة. واضطرت تلك القيادة الى تنظيم نفسها في لجنة التوجيه الوطني، التي ضمّت، بالاضافة الى الزعامات البلدية، ممثّلين عن النقابات المهنية والجمعيات الخيرية والمنظمات الطلابية والنسائية، وذلك لمقاومة سياسة الاستيطان الواسعة التي تنفّذها حكومة الليكود، ولمواجهة الاستفزازات التي تمارسها الجماعات الدينية المتطرّفة، ولتنظيم النضال الجماهيري السياسي ضد سلطات الاحتلال ومشاريعها السياسية. وقد